

لاما فانه بكثر الضم نحو الواو وان كانت متحركة انض ولا يقبل واو الان
الكلمة بمعنى ان يكون حقيقيا حتى لو كان واو قبلها ضمة قلبت ياء والضمه كسرة
كالتغاضي وان كانت الياء المضموم ما قبلها خفيفة متحركة فان كان فاء او عين
سلبت سواء كانت مفتوحة كسري وفتا، وغيبية او مضمومة نيسر وعين
في جمع غيران وبض جمع يوفى كما ذكرنا في باب الجمع وان كانت لا ما كسرت
الضمة كما ذكرنا لان الاخر يحمل التخفيف وان كانت الياء المضموم ما قبلها مشددا
سلبت نحو سليل وقيل وان كانتا خيرا فان كانت الكلمة فعلى في الواو
جازا بقا الضمة وجعلها كسرة وان لم يكن كل وجب قلب الضمة كسرة لتقل الكلمة
مع قرينة الضمة من الاخير نحو سليل وس ويجد في الواو من بعد اللين
اعلم ان الفعل فرع على الاسم في اللفظ كما في المعنى لانه يحصل بسبب تغير حركات
حروف المصدر فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من المادة والصورة
وكذا الهم الفاعل والمفعول واللوضع والآلة وجميع ما هو مشتق من المصدر
دهم جارية بخمف الفروع كالمركب من المادة لانها لا تحتاجها الا للاصول
وتما قبل معنوية تخففوا عنها في الفعل نقل من وجه اخر وهو ان تلو في ثمة و
هو الهم لا حتى ساكن العين وانما يجوز عينا لا كالفاء على ضرورة والمفعول الخلد
والنبي كثر واو ايضا تبصل بالخر الفعل كثر اما يكون الفعل معه كالكلمة الواحدة
اعني الضمير المرفوعة المتصلة والمضارع فرع الماضي زيادة حرف المضارعة
عليه فلذا يتبع الماضي في الاعمال كما سنين والفرع له لانه اخذ منه على
ما تقدم ففعل هذا صار الفعل صلا في باب الاعمال لكونه فرعاً ونقله ثم
تبعه المصدر الذي هو اصله في الاشتقاق كالعلة والاقامة والاستقامة
والقيام وسائر الاسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع كقام
ومقيم ومقام ومقام عليما وحقق المضارع لاد في نقله في ذلك ويخرج
الواو منه بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كما في بعدا ومقدرة كما في يسع و
يقع فخذ الواو فيها معها البناء على وجهه يمكن ادغام احداهما في الاخرى
كما يمكن في حالي ولا سيما مع كون الكسرة بعلواو والكسرة بعض الياء

كوز

كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في بوعدم مضارع او عدم مضارع
او وعد وانما حذف الواو دون الياء لكونها انقشها مع ان الياء علامة لظن
وان النقل حصل من الواو لكونها الثانية ثم يحدف الواو مع سائر حروف
المضارعة من تعد وتعد وتعد وتعد وتعد وتعد وتعد وتعد وتعد وتعد
لحدف الواو ونحو تعد وتعد وتعد وتعد وتعد وتعد وتعد وتعد وتعد وتعد
كوز في حاله واما المشدرد فلما كان اصل الفعل في الاشتقاق لم يجب اعاد الفعل
الا اذا كان جز، مفضيا لاعلا فيه ثانيا كما كسرة في قيام او كان مناسبا
للفعل في الزيادة المصدر كاقامة واستقامة فلها جاز حذف الواو من
مصدر يعد وفتاها نحو عدة ووعدا اذ ليس فيه شيء من علة الحدف ولا
الناسبة المذكورة واذا حذف منه شيء بالاعلا لم يحدف عن الحدف فمراسا
بل يعوض منه ها التانيث في الآخر كما في عدة واستقامة وذلك لانه الاعلال
فيه ليس على الاصل اذ هو تبايع الاصل للمفرع وانما كسر العين في عدة واصله وعد
لان الساكن اذا حرك فلا وصل الكسر وايض لكون العين الفعل الذي حرك
هو مجراه فلها لم يحتج حمزة الوصل بعد حذف الفاء واذا فتح العين في المبتدأ
لحرف الحلق جازان فتح في المصدر ايض نحو يسع سبعة وجاز في بعضها ان لا فتح
نحو يسع هبة وقول في الصلة صلة بالضم شاذ وقد يجري مصدر فعل
يفعل يضم عنها اذا كان اللام حلقيا مجري مصدر ربيع نحو روع بوع رعية
توؤب يوؤبونة وذلك للتبيه على ان حق واومضارعة ان يكون محذوف
لاستقبال وقوعها بين ياء مفتوحة وضمة كنها لم تحذف تطبيقا للفظ بالمعنى
اذ معنى فعل الطبايع اللازمة المستمرة على حال وكذا حروف عين مضارعة ان يكون مفتوحا
ككون الازم حلقيا وقول في اصله المصدر جعلها سنا للموود كقولهم ضرب الامير
اعضرويه واما الجهة والرقعة فتاذا لانها ليسا بمصدرين فليستا وهما يد
لا من الواو وانما لم يحدف الواو من نحو بوعيد على مثال يقطين من الهم لضعف
عليه الحدف وحذفها في الفعل نحو بعدا كما كان لكونه الاصل في باب الاعلال كما مر
وحذفت في زيد رحماو على يدع لكونه ببعناه ويدع مثل يسع كمن اميت ماضيه